

Distr.: Limited
26 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

إيران (جمهورية - الإسلامية)*، تركيا*، الجزائر*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*، دولة فلسطين*، نيكاراغوا*: مشروع قرار

٤٢/... تعزيز التعاون والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وحماية و ضمان تمتع سكانها التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يعيد تأكيد احترام المبادئ العالمية المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية وحرية الشعوب في تقرير المصير وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الصكوك القانونية الدولية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-16426(A)



* 1 9 1 6 4 2 6 *

وإذ يشير أيضاً بصفة خاصة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مكلفة، في جملة أمور، بالاضطلاع بدور نشط في إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم،

وإذ يسلم بأن التدابير القسرية الانفرادية ستؤدي إلى زيادة تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية، ومن ثم تفاقم الحالة الإنسانية،

وإذ يرحب بالبعثة الفنية التي أخرجتها المفوضية السامية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩،

وإذ يرحب أيضاً بزيارة المفوضية السامية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبالالتزامات المتفق عليها مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد،

وإذ يلاحظ بارتياح وجود موظفين من المفوضية السامية في جمهورية فنزويلا البوليفارية،

وإذ يرحب بمذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بين المفوضية السامية وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن تطوير التعاون والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، عن طريق مكتب المفوضية السامية الدائم في جمهورية فنزويلا البوليفارية واضطلاع التام بولايته، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يضع في اعتباره التام التوصيات الواردة في تقرير المفوضية السامية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين^(١)،

وإذ يؤكد قناعته الراسخة بأن شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية هو الذي ينبغي أن يتوصل بنفسه إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري للحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، من دون تدخل عسكري أو أممي أو استخباراتي أجنبي، وإذ يشجع في هذا الصدد جميع الجهود الدبلوماسية ذات الصلة، ومنها مساعي التيسير التي تبذلها النرويج وعمل فريق الاتصال الدولي وآلية مونتيفيديو، بهدف تعزيز المفاوضات والحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة من أجل التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري في جمهورية فنزويلا البوليفارية،

وإذ يسلم بالإرادة السياسية التي أبدتها حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية للتعاون مع المفوضية السامية والمفوضية السامية،

وإذ يضع في اعتباره أن المفوضية السامية أكدت من جديد استعدادها لمواصلة تقديم ما يلزم من تعاون ودعم تقنيين إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية، بما يشمل المؤسسات والضحايا، وتقديم تقرير عن الحالة،

١ - يرحب بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية^(١)، ويدعو حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن تنفذ التوصيات الواردة فيه تنفيذاً تاماً؛

٢- يرحب أيضاً بالالتزامات المتعهد بها في نهاية زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية بمعالجة الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في البلد، ويهيب بحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تفي بها تماماً، وتواصل التعاون مع المفوضية السامية؛

٣- يرحب كذلك بإنشاء مكتب المفوضية السامية الدائم في جمهورية فنزويلا البوليفارية بموجب الشروط المحددة في مذكرة التفاهم المبرمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ومنها السماح له بالوصول من دون قيود إلى جميع المناطق ومراكز الاحتجاز، وتعزيز النظام القضائي والآليات المؤسسية القائمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية لحماية حقوق الإنسان؛

٤- يدعو السلطات الفنزويلية إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في اضطلاع كل منها بولايتيه، وإلى توجيه دعوة للمكلفين بولايات، على النحو المتفق عليه مع المفوضية السامية؛

٥- يرحب بالجهود التي تبذلها جمهورية فنزويلا البوليفارية لتنفيذ التوصيات المقبولة أثناء جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية، ويشجع الدولة على مواصلة التعاون مع هذه الآلية؛

٦- يرحب أيضاً بقرار حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الإذن تدريجياً بوصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٧- يرحب كذلك بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لجمهورية فنزويلا البوليفارية التي أطلقت في آب/أغسطس ٢٠١٩، ويطلب إلى الحكومات تيسير تنفيذها، ويهيب بالمجتمع الدولي والدول ووكالات الأمم المتحدة دعم هذه المبادرة الهامة؛

٨- يعرب عن القلق إزاء فرض تدابير قسرية انفرادية خارجية على جمهورية فنزويلا البوليفارية، أدت إلى زيادة تفاقم آثار الأزمة الاقتصادية، ومن ثم تفاقم الحالة الإنسانية للشعب الفنزويلي، على نحو ما ذكرته المفوضة السامية عند تقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين؛

٩- يحث السلطات الفنزويلية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التمتع الكامل بالحق في الغذاء والماء وبأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بما في ذلك الحصول على الأدوية الأساسية والخدمات الصحية، من دون تمييز؛

١٠- يشجع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعارضة على مواصلة التقدم في طريق الحوار السياسي الحقيقي للتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي ودستوري يتيح احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها على نحو تام في جمهورية فنزويلا البوليفارية؛

١١- يطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم إلى المجلس، في دورته الثالثة والأربعين والخامسة والأربعين، وكذلك قبل نهاية عام ٢٠١٩، إحاطة شفوية بمستجدات حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وتقريراً كتابياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين، يتضمن نتائج التحقيق الميداني في ادعاءات احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحياة والحرية والسلامة البدنية والعقلية في البلد، لضمان مساءلة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا.